AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/903
S/1995/409
22 May 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البند ٧٤ من جدول الأعمال
توفير الحماية والأمن للدول الصغيرة

مجلس الأمن
السنة الخمسون

رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥ وموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه بيانا صحفيا أصدرته وزارة خارجية إكوادور في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥ (انظر المرفق الأول). أعربت فيه، فيما يتصل بإعلان البلدان الكفيلة لبروتوكول ريو دي جانيرو لعام ١٩٤٢، عن رأيها في عملية السلم بين إكوادور وبيرو، التي وضعت ترتيباتها في برازيليا في نفس الوقت. ومرفق طيه نسخة منه (انظر المرفق الثاني).

وأكون في غاية الامتنان لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، في إطار البند ٧٤ من جدول الأعمال. ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لويس فالنسيا رودريغز
الممثل الدائم

240595 240595 95-15265

المرفق الأول

البيان الصحفي الصادر في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥
عن وزارة خارجية إكوادور

تلقت وزارة خارجية إكوادور هذا المساء إعلان الدول الكفيلة لبروتوكول ري دي جانيرو لعام ١٩٤٢ بشأن عملية السلم بين إكوادور وبيرو، الذي أعربت فيه عن ارتياحها لسيادة إجراءات الحل السلمي للنزاع بين البلدين الذي "يشكل تهديدا للسلم والازدهار في المنطقة".

وقد أشار الإعلان إلى أن النتائج التي تحققت جاءت نتيجة للالتزام السياسي الذي التزمت به الدول الضامنة على شتى المستويات، وهو عمل تقر به الإكوادور، تحقق بفعل الاعتقاد الحازم بأن السلم هو الصالح الأول الذي يجب الحفاظ عليه في التعايش بين الدول.

وترغب وزارة خارجية إكوادور أن تؤكد من جديد أهمية الفقرتين ٦ و ٧ من الإعلان، فالفقرة ٦ تشير إلى أن منسق بعثة المراقبين العسكريين في إكوادور وبيرو سيحيل إلى الطرفين توصية بشأن شكل المنطقة التي سينزع سلاحها؛ في حين تترك الفقرة ٧ الباب مفتوحا لإمكانية تحديد الفقرة الأولية لبعثة المراقبين ٩٠ يوما "إذا ما رغب الطرفان في ذلك".

وفي هذا الصدد، يتعين على وزارة الخارجية أن تكرر أن معيار حكومة إكوادور فيما يتصل بالمنطقة المجردة من السلاح قد وضع بمعرفة البلدان الضامنة في الوقت المناسب كيما يشكل السابقة التي تلزمها لصياغة توصيتها، وهي نفس التوصية الواردة في الفقرة ٦ السابقة الذكر، التي ستسلم إلى اللواء سيزار دوران، موظف الاتصال الإكوادوري مع بعثة المراقبين العسكريين في إكوادور وبيرو.

كذلك أحالت وزارة الخارجية إلى وزارات خارجية الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة الأمريكية في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥، الطلب المتعلق بتمديد وجود بعثة المراقبين لفترة إضافية مدتها ٩٠ يوما، بالنظر إلى الحالة الهشة التي ما زالت سائدة في منطقة الحدود.

وتناشد الدول الكفيلة الطرفين أن ينفذا الالتزام الوارد في إعلان إيتامارتي الذي ينص على "بدء محادثات ثنائية للتوصل إلى حل دائم للمشاكل القائمة"، ويشغلها أيضا الانفراج في العلاقات الثنائية، وتطبيع عمليات التبادل في منطقة الحدود، والقيام، من خلال الحوار، بتهيئة "الأحوال اللازمة لتوطيد السلم، من خلال نشاط إيجابي يتسم بحسن النوايا وتشجيع الثقة المتبادلة، وفقا لرغبات المجتمع الدولي".

وقد تمسكت وزارة خارجية إكوادور، كما يعرف الرأي العام جيدا، بالموقف المتمثل في إحراز تقدم مناسب إلى أقصى حد، في عملية فصل القوات، والتسريح وإزالة الصفة العسكرية المنصوص عليها في إعلان سلم إيتامارتي، بحيث يتهيأ المناخ المناسب الذي ييسر بعد ذلك التفاوض على اتفاق عادل ومناسب لحل مشكلة الأراضي مع بيرو.

المرفق الثاني

إعلان البلدان الكفيلة لبروتوكول ريو دي جانيرو لعام ١٩٤٢ بشأن عملية السلم بين إكوادور وبيرو، الصادر في برازيليا في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥

١ - عقدت البلدان الكفيلة لبروتوكول ريو دي جانيرو لعام ١٩٤٢ (الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، والولايات المتحدة الأمريكية) في برازيليا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥، اجتماعا على مستوى كبار المسؤولين لتقييم تنفيذ إعلان السلم المبرم في إيتامارتي في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥.

٢ - وتشير البلدان الكفيلة مع الارتياح إلى أنه تم، في إطار بروتوكول ريو دي جانيرو لعام ١٩٤٢، التمسك بطريق الحل السلمي لهذا النزاع بين الدولتين الأمريكيتين، الذي يشكل تهديدا لسلم وازدهار المنطقة.

٣ - وتعبر النتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها عن الالتزام السياسي للبلدان الكفيلة التي تسعى كذلك، عن طريق المفاوضات الدبلوماسية المكثفة الجارية على مختلف المستويات، بما في ذلك مستوى رؤساء الدول، إلى الحفاظ على السلم بين الطرفين.

٤ - وكتعبير عن المرحلة الجديدة لعملية السلم، تقف بعثة المراقبين على أهبة الاستعداد لتنفيذ ولايتها. وقد تم في ٣ أيار/مايو الفصل الكامل بين القوات في منطقة النزاع وبدأ في ١٣ أيار/مايو تسريح تدريجي ومتبادل للقوات.

٥ - وتعرب البلدان الكفيلة عن امتنانها للمشاعر المهنية الرفيعة التي أبدتها الوحدات العسكرية التابعة لبعثة المراقبين العسكريين في إكوادور وبيرو وكذلك للإرادة السياسية الطيبة التي أبداها الطرفان ولتعاونهما.

٦ - وتنفيذا للبند ٣ من إعلان السلم، ستقوم البلدان الكفيلة بإرشاد بعثة المراقبين العسكريين في إكوادور وبيرو - عن طريق منسقها - الذي سيحيل إلى الطرفين، من خلال موظف الاتصال، توصية بشأن تحديد منطقة ينزع فيها السلاح بالكامل.

٧ - وتشير إلى البند ١ من إعلان السلم الذي ينص على أن تكون الفترة المبدئية لبعثة المراقبين في منطقة النزاع ٩٠ يوما. وبغية حماية المراحل المقبلة لعملية السلم والإسهام في تهيئة مناخ للتفاهم، تبدي البلدان الكفيلة استعدادها للإبقاء على وجود بعثة المراقبين، إذا ما رغب الطرفان في ذلك. لذا يلزم تعديل

حجم وولاية بعثة المراقبين العسكريين في إكوادور وبيرو وفقا للشروط الفعلية لعملية السلم. وفي هذه المرحلة الجديدة لبعثة المراقبين، يجب على الممثلين العسكريين للطرفين أن يزيدوا من مشاركتهم. وستكون أحكام ومدد بقاء البعثة موضع اتفاقات ذات صلة مع الطرفين، وفقا لما ينص عليه إعلان السلم.

٨ - وتكرر البلدان الكفيلة من جديد أنها ترى من اللازم أن يقوم الطرفان، في أقرب وقت ممكن، بتنفيذ الالتزام الذي ينص عليه اتفاق السلم المبرم في إيتامارتي ببدء المحادثات الثنائية للتوصل إلى حل دائم للمشاكل القائمة.

٩ - وإذ تكرر البلدان الكفيلة مجددا إعلانها المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، فإنها تعرب، بالإضافة إلى ذلك، عن التزامها الثابت بمواصلة جهودها ومساعدتها للطرفين وتعاونها معهما، إلى حين تحقيق التنفيذ الكامل لإعلان السلم المبرم في إيتامارتي.

١٠ - وفي هذا الصدد، توصي البلدان الكفيلة الطرفين بقبول العرض المقدم من لجنة الصليب الأحمر الدولية، باستخدام مساعيها الحميدة لتسهيل تبادل السجناء المدنيين والعسكريين وبالقيام بأنشطة أخرى ذات صفة إنسانية.

١١ - وتناشد الطرفين، بالإضافة إلى ذلك، اتخاذ تدابير محددة وكافية لسحب الأجهزة المتفجرة التي تسببت في إزهاق الأرواح.

١٢ - وتشجع الطرفين على اتخاذ مبادرات تؤدي إلى الانفراج التدريجي في العلاقات الثنائية، فضلا عن تطبيع عمليات التبادل في منطقة الحدود، وتحقيق الآمال المشروعة لشعبيهما والتنمية والازدهار العام.

١٣ - وتحث البلدان الكفيلة الطرفين، بغية تعزيز السلم والعلاقات الودية بينهما، على القيام، بدون أدنى تأخير، وعن طريق الحوار الدبلوماسي السلس تماما، بتهيئة الأحوال اللازمة لتوطيد السلم، من خلال نشاط إيجابي قائم على حسن النوايا وتشجيع الثقة المتبادلة، وفقا لرغبات المجتمع الدولي.

— — — — —